وزارة الصناعة والتجارة الخارجية

قرار رقم ٩٦٠ لسنة ٢٠١٢

بشأن إنشاء أمانة تنسيقية فى مجالات التعاون الاقتصادى والتجارى بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية

وزير الصناعة والتجارة الخارجية

بعد الاطلاع على قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وتعديلاته ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٠ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم الوزارة ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٤٣٠ لسنة ٢٠٠٥ باعتماد الهيكل التنظيمى للوزارة ؛

وعلى مذكرة رئيس قطاع التمثيل التجارى المؤرخة فى ٢٠١٢/١١/١٢ ؛

قـــرر :

(المـادة الأولى)

تُنشأ أمانة تنسيقية بوزارة الصناعة والتجارة الخارجية للتنسيق والمتابعة فيما يخص مجالات التعاون الاقتصادى والتجارى والاستثمارى مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وكذا التنسيق فى الموضوعات الأخرى ذات الصلة بالعلاقات الاقتصادية مع الجهات المعنية فى مصر .

(المـادة الثانية)

تُشكل الأمانة التنسيقية - المشار إليها فى المادة السابقة - برئاسة السيد رئيس قطاع التمثيل التجارى ، وعضوية كل من السادة :

رئيس قطاع الاتفاقات التجارية .

رئيس قطاع التجارة الخارجية .

الوزيـــر المفـــوض التجـــارى - مديـــر إدارة الأمريكتين بقطـــاع التـــمثيل التجارى (أمين عام الأمانة الفنية) .

رئيس وحدة المناطق الصناعية المؤهلة QIZ .

ممثل عن الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

ممثل عن مركز تحديث الصناعة .

ممثل عن الهيئة العامة للمواصفات والجودة .

ممثل عن وزارة المالية (مصلحة الجمارك) .

ممثل عن وزارة الزراعة .

ممثل عن وزارة الاستثمار .

ممثل عن وزارة السياحة .

ممثل عن اتحاد الصناعات المصرية .

ممثل عن الاتحاد العام للغرف التجارية .

ممثل عن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .

وللجنة أن تدعو لحضور اجتماعاتهـــا ممثلين عن الوزارات والقطاعين العام والخاص من ذوى الصلة بمجالات عملها .

(المـــادة الثالثة)

تتولى الأمانة التنسيقية - المشار إليها - التنسيق بين الوزارات والجهات المختصة فيما يتعلق بالمجالات الواردة بالمادة الأولى من هذا القرار ، وبما يكفل تحقيق المصالح الوطنية فى كافة الموضوعات المطروحة والمساهمة فى التنمية الاقتصادية ورفع القدرة التنافسية ، ولها فى سبيل تحقيق ذلك القيام بالمهام الآتية :

١ - دراسة المقترحات المقدمة من الجانبين لدعم أواصر العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين البلدين .

٢ - إعداد الدراسات اللازمة لزيادة القدرات التنافسية للسلع المصرية بما فى ذلك دراسة إبرام اتفاق تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بما يتماشى مع السياسة العامة للدولة .

٣ - إعداد مقترحات بالموقف المصرى حيال الموضوعات المطروحة للتفاوض حاضراً ومستقبلاً بين البلدين .

٤ - وضع برامج لتنفيذ الاتفاقيات الثنائية بين البلدين والمتعلقة بالمجالات الواردة فى المادة الأولى من هذا القرار .

٥ - وضع خطط وأولويات وتوقيتات تنفيذ برامج تحديث قطاعات الصناعة المصرية بما يرفع القدرة التنافسية لها .

٦ - وضع برنامج للتعاون العلمى والتكنولوجى بين البلدين وبما يكفل نفاذ مصر إلى برامج البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا الحديثة .

٧ - وضع برامج وآليات لزيادة أوجه التعاون الجمركى بين البلدين وتبسيط الإجراءات الجمركية وصياغة الموقف المصرى فى أية اتفاقيات بين البلدين فى هذا المجال .

٨ - دراسة وصياغة برامج لدعم أنشطة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بما يساعد على زيادة قدرتها التنافسية ودمجها فى منظومة التجارة البيئية بين البلدين .

٩ - إجراء الاتصالات اللازمة والتباحث مع الجهات الرسمية الأمريكية فى المجالات سالفة الذكر .

(المادة الرابعة)

يُعرض علينا الأمين العام للأمانة التنسيقية تقارير شهرية ودورية عن أعمال الأمانة وكذلك تقارير متابعة عن تنفيذ التكليفات الصادرة إليها .

(المادة الخامسة)

يُنشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويُعمل به اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر فى ٢٠١٢/١٢/٣

وزير الصناعة والتجارة الخارجية

مهندس/ حاتم صالح